S/PV.4490

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٩٠**

الأربعاء، الموافق ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد كولبي .... (النرويج)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
أيرلندا	السيد راين
بلغاريا	السيد تفروف
الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد وانغ ينغفان
غينيا	السيد بوبكر ديالو
فرنسا	السيد لفيت
الكاميرون	السيد مبيوي
كولومبيا	السيد فالديفيسيو
المكسيك	السيدة لاخوس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
موريشيوس	السيد جينغري
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ويليامسون

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

02-28403 (A)
0228403

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السير كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السير كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة.

السير كيران بريندرغاست (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ كلامي الاستكمالي هذا، اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أعرب عن مدى سروري لوجود السيد جون أرنوت معنا، وهو الذي عينه الأمين العام خلفا للسيد فرانسيسكو فندريل نائبا للممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في أفغانستان. إنه سيغادرنا قريبا إلى كابول، حيث يتعين عليه أن يعالج مباشرة الحالة المعقدة والمتغيرة بسرعة في أفغانستان، وهي الحالة التي سأحاول الآن أن أصف عناصرها الرئيسية.

إن الإدارة المؤقتة تواجه تحديا كبيرا يتمثل في بسط سلطتها في جميع أنحاء البلاد. فنفوذها خارج كابول ما زال محدودا حتى اليوم. وثمة مؤتمرات ثلاثة انعقدت في الأسبوع الماضي، جاءت بشخصيات أفغانية هامة من المقاطعات إلى العاصمة، وهي تشكل علامة واعدة بالخير مفادها أن عملية المشاركة على نطاق أكبر بين كابول والمقاطعات الـ ٣٢ الأفغانية قد بدأت.

لقد انعقد الاجتماع الأول لمناقشة المسائل الأمنية الرئيسية التي تواجهها البلاد. وحضره اسماعيل خان، والجنرال دوستم، وعطا محمد، فضلا عن أحد كبار ممثلي عبد الكريم خليلي، وقادة آخرون من جميع أنحاء البلاد. وعلى رغم أن المشاركين في الاجتماع أيدوا مبدأ نزع السلاح، فإن القادة أعربوا عن ممانعتهم نزع السلاح وتسريح العناصر طالما هناك عناصر ناشطة من حركة طالبان والقاعدة. وأنشأ المؤتمر لجنة وافقت على إرسال ٢٠٠ رجل من كل مقاطعة من مقاطعات أفغانستان الـ ٣٢ لفترة تدريب في الجيش الوطني تبدأها الولايات المتحدة في نيسان/أبريل. وتزمع اللجنة عقد اجتماعات شهرية، وستوفد وفودا لزيارة المناطق.

والمؤتمر الثاني، وهو اجتماع للحكام، انعقد في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آذار/مارس. ولقد افتتح المؤتمر وزير الداخلية، السيد يونس قانوني، بكلمة دعا فيها إلى تحقيق الأمن وحكم القانون، وإنشاء قوة شرطة وطنية، وشن حرب على المخدرات والإرهاب، واحترام حقوق الإنسان لجميع المجموعات العرقية. وكان أحد أهداف المؤتمر نيل موافقة الحكام على إنشاء هيكل سياسي وطني يربط المناطق بوسط البلاد. وعدم وجود سلطة مركزية في الوقت الحالي، إضافة إلى تأخير سداد رواتب الموظفين في المقاطعات، يعني أن الشرطة والإدارات المحلية تعمل بصورة مستقلة إلى حد ما عن العاصمة.

أما المؤتمر الثالث الذي مولته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ونظمته وزارة التربية الأفغانية، فقد جمع ٩١ خبيرا ثقافيا أفغانيا من ٢٦ مقاطعة في حلقة دراسية دامت يومين عن مستقبل التوجه الثقافي في أفغانستان.

ولقد حصل حدثان بارزان في كابول الأسبوع الماضي أظهرا التقدم المحرز والنهوض الحاصل في الحريات في ميدان المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان منذ سقوط طالبان. فلأول مرة في غضون ١١ عاما، تم الاحتفال في كابول بيوم المرأة الدولي، حيث تجمعت ما يزيد على ٨٠٠ امرأة أفغانية من كابول والمقاطعات، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة، ومجتمع المانحين، ومنظمات غير حكومية، للإشادة بشجاعة المرأة الأفغانية. وجرى الاحتفال على أنقاض مسرح أحرق قبل بضع سنوات الذي لا لشيء إلا لأنه يحمل اسم امرأة وهي: زينب، شاعرة ومفكرة أفغانية بارزة.

وإسهام المرأة في الحرب ضد الإرهاب قد نوه به الرئيس بارزاي بصفة خاصة، وأشار إلى مذيعتين أفغانيتين عملتا، من خلال تقاريرهما اليومية، على تثبيط همة جنود طالبان. وشدد السيد الإبراهيمي على السلام بوصفه شرطا مسبقا لاستعادة حقوق النساء والفتيات، في حين دعت الدكتورة سيما سمر، وزيرة شؤون المرأة، إلى وحدة النساء حول العالم ووحدة النساء الأفغانيات في مكافحة الظلم الاجتماعي. ونوهت الدكتورة نولين هيزير، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، بإسهام النساء اللواتي عملن في مختلف برامج الأمم المتحدة، على رغم القيود التي فرضها الطالبان عليهن، وأبرزت عدة أولويات رئيسية لدعم المرأة، بما في ذلك الأمن وحكم القانون، والحكم الرشيد، والأمن الاقتصادي للمرأة، والقضاء على الفقر.

واليوم الذي أعقب اليوم الدولي للمرأة، عقدت أول حلقة عمل وطنية أفغانية عن حقوق الإنسان، جمعت ممثلين عن الإدارة المؤقتة، ولجنة لويا جرغا، والمجتمع المدني من جميع أنحاء البلاد، لوضع خطة مشتركة لتنفيذ أحكام حقوق الإنسان الواردة في اتفاقات بون، والأهم من ذلك، إنشاء لجنة لحقوق الإنسان. ولقد افتتحت حلقة العمل السيدة ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وتعهدت السيدة روبنسون بتقديم الدعم التقني والمالي لإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، فضلا عن أنشطة مختلف الأفرقة العاملة الأفغانية لحقوق الإنسان المنشأة في حلقة العمل الوطنية.

ولجنة لويا جرغا تواصل إجراء مشاورات مكثفة. والقيام بزيارة اللجنة هو الآن جزء رئيسي من أعمال مجموعات أفغانية تسافر من مختلف المقاطعات إلى كابول، بسبب تقديم التماسات إلى السلطات. وهناك مئات من الناس الذين يحضرون إلى المكتب كل أسبوع. ومع ذلك، يتواصل الإعراب على نطاق واسع عن الشواغل التي تتعلق بالتأثير المحتمل أن ينجم عن الترويع الذي تمارسة السلطات والمجموعات المسلحة على عملية لويا جرغا. ومحاباة الأقارب وإساءة استعمال القدرة على التوظيف أمران شائعان، وهناك العديد من البشتون والمفكرين وغير المقاتلين يحتجون أهم باتوا مهمشين.

ويقول العديد من زوار اللجنة إهم يرون اللويا جرغا بوصفها فرصة لهم لإعادة الانضمام إلى العملية السياسية. والتغذية المرتدة من قندهار وجنوب غربي البلاد تشير إلى أن الناس هناك يفتقرون إلى المعلومات ويشعرون بالعزلة. ونتيجة لذلك، سيقوم أعضاء من اللجنة، بمرافقة موظفين من الأمم المتحدة، بزيارة قريبة إلى تلك المنطقة، وعقد سلسلة من الاجتماعات مع الجماهير.

وتعمل اللجنة على وضع الإجراءات الرامية إلى عقد اللويا جرغا، وهي أنجزت للتو وضع خطتين سوقيتين مفصلتين، الأولى تطلب المساعدة من الأمم المتحدة لتنظيم انتخابات غير مباشرة، والثانية تطلب المساعدة في تنظيم اجتماع اللويا جرغا نفسها.

وأود الآن أن انتقل إلى الحالة الأمنية والعسكرية. فبصرف النظر عن القتال الشديد الجاري بين قوات التحالف وبين مقاتلي القاعدة وطالبان في جنوب شرقي البلاد، إلا أن بقية المناطق الأفغانية لا تزال هادئة نسبيا. ومع ذلك، فإن ما يظهر من تحسن في الحالة الأمنية يخفي التوترات غير المرئية. فقوة المجموعات المسلحة آخذة في التزايد، وبرامج نزع السلاح في بعض المناطق تنطوي على لجوء القادة إلى نزع سلاح أعدائهم وإعادة تسليح أنفسهم. وفي الشمال، يسود سلم مشوب بالحذر بين طائفتي جامبش وجاميات. فكلا الجانبين يقوم بتوزيع السلاح. وفي الغرب، وردت تقارير مفادها أن المسلحين يقومون بجمع ذخائر ومتفجرات غير مستعملة بغية تخزينها في ترساناتهم. وأفادت عدة منظمات لنزع الألغام بأن القوات المحلية صادرت متفجرات وذخائر بعدما جمعها مزيلو الألغام بغية تدميرها.

وأخذ يبدو جليا أكثر فأكثر أنه يتعين إيجاد مصادر دخل بديلة للمجاهدين وللعدد الكبير من المسلحين في أفغانستان. وثمة دليل بالفعل على أن الجنود بدأوا يلجأون إلى ارتكاب أعمال إجرامية. ويقول العديدون منهم أنهم يخططون للقيام بذلك سعيا للبقاء. فهم يشعرون أن ليس لديهم أية خيارات أخرى، ويرون أدلة قليلة على أن من شأن مردود السلام أن يوفر لهم بديلا من السلاح.

وهذه المسألة تجري معالجتها على عدة صعد. فلقد عقدت القوة الدولية للمساعدة الأمنية اجتماعات مع قادة رئيسيين في كابول ومع وزارة الدفاع بغرض وضع خطة لنزع السلاح. والمعروف أنه يتطلب إجراء دراسة ذات أمد بعيد، وأن أيا كانت المبادرات المتخذة، فإنها يجب أن تتزامن مع برنامج تدريب الجيش الوطني الجديد. وفي الوقت نفسه، يُعدّ البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة التحضيرات لإيفاد بعثة إلى أفغانستان بهدف تقييم الجوانب التقنية لبرنامج تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم.

وفي المدى القريب، يوشك برنامج إنعاش العمالة في أفغانستان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يبدأ. وسيوفر هذا البرنامج الذي تموله الحكومة اليابانية ٣ ملايين دولار من مشاريع الأشغال العامة في كابول، وسيوظف ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص في الأشهر الستة المقبلة. ونحن ممتنون جدا لحكومة اليابان على سخائها ورؤياها.

وكما أشرت فإن المسائل المتعلقة بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج مرتبطة بمسألة إنشاء جيش وطني. ومن المفارقات أن المبادرات المتعلقة بتدريب الجيش يمكن أن تؤدي عن غير قصد إلى مشاكل أمنية جديدة، بدلاً من حل المشاكل القائمة، في حالة انضمام الجنود الذين لا يُقبلون بالجيش إلى جماعات مسلحة غير نظامية تقدم لهم الأموال. وبالنسبة للإدارة المؤقتة هذا من شأنه أن يزيد من صعوبة المشكلة الشاقة فعلاً المتمثلة في انتزاع السيطرة من القادة المستقلين بإدارة شؤونهم في المقاطعات.

ومن المشاكل الرئيسية الأخرى التي يلزم تناولها دفع مرتبات القوات المسلحة الأفغانية. إذ لم تُدفع لها أية مبالغ بصفة رسمية، ولا يزال من غير الواضح كيف ستدفع للوحدات التي تتلقى تدريبها على أيدي القوة الدولية للمساعدة الأمنية والولايات المتحدة مرتباتها.

وحيث لا يزال الكلام في سياق المسألة الأمنية، فإن من دواعي القلق ما يتعرض له البشتون من اضطهاد في المقاطعات الشمالية، والقصص المتداولة عن الإيذاء الجسدي والجنسي، والابتزاز، ومصادرة الأراضي والممتلكات. ويواصل اللاجئون من هذه المنطقة وصولهم إلى الحدود الباكستانية. وقد استمعت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى بعض هؤلاء الضحايا مباشرة في زيارتها إلى أفغانستان

الأسبوع الماضي. وانضم كل من الممثل الخاص للأمين العام والمفوضة السامية إلى رئيس الإدارة المؤقتة، السيد قرضاي، في إدانته لهذه الهجمات ودعيا إلى احترام حقوق الإنسان الخاصة بهذه الطوائف. وأوفد الرئيس قرضاي بعثة مستقلة خاصة لزيارة المنطقة المذكورة، ومن المتوقع أن تصدر تقريرها قريباً. وقد وعدت السلطات المحلية في الشمال بسرعة التصرف من أجل وضع حد لهذه التجاوزات.

وقد انعقد اجتماع لمجموعة ''الستة زائد اثنين'' غير الرسمية المعنية بأفغانستان على مستوى السفراء في كابول يوم ١١ آذار/مارس، وذلك ضمن سلسلة من المبادرات الدبلوماسية المستمرة لربط أفغانستان بالمجتمع الدولي. وتتألف هذه المجموعة كما يعلم المجلس من البلدان الستة المتاخمة لأفغانستان، مضافاً إليها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وكان ذلك اجتماعاً تاريخياً قام بتمثيل أفغانستان فيه وزير الخارجية عبد الله عبد الله، الذي يحضر اجتماعات المجموعة لأول مرة. كما كانت تلك المرة الأولى التي يعقد فيها اجتماع هذه المجموعة على أرض أفغانستان. وأعربت المجموعة مجدداً عن التزام كل من الحكومات التي تمثلها بدعم الجهود التي تبذلها الإدارة المؤقتة وشعب أفغانستان لإحلال الأمن وتوطيد دعائم السلام والاستقرار في كافة أرجاء البلد. وقد قررت المجموعة المذكورة عقد اجتماعاتها في كابول بصفة شهرية.

وأود أن أتطرق برهة إلى مسألة الشرطة. فما زال إنشاء قوة للشرطة الوطنية يمثل إحدى الأولويات العليا للإدارة المؤقتة. وقد عملت وزارة الداخلية بهمة شديدة، وابتدع موظفو كلية الشرطة خطة وطنية لتدريب الشرطة. وتشمل هذه الخطة مجموعة تدريبية طويلة الأمد لضباط الشرطة العاملين، بالإضافة إلى دورة تدريبية مكثفة مدتها أسبوعان للمجندين الجدد البالغ عددهم ٢٠٠ ٣ فرداً، بواقع ١٠٠ فرد من كل مقاطعة. وتعكف القوة الدولية للمساعدة الأمنية ووزارة الداخلية على إعداد دورة مدتها يومان ''لتدريب المدربين''. وسينعقد في برلين غداً ويوم الجمعة، الموافقين ١٤ و ١٥ آذار/مارس، مؤتمر للمانحين بشأن مكافحة المخدرات وتقديم الدعم للشرطة الأفغانية، وسيحضره مستشار شؤون الشرطة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان.

وأقول كلمة موجزة عن الحالة الإنسانية. يواكب تزايد المساعدات الإنسانية المقدمة لشعب أفغانستان النمو في قدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على الوصول إلى المحتاجين. وبينما يتحول التركيز صوب الاحتياجات المتعلقة بالإنعاش والإعمار، ما برحت المهام الأساسية المتعلقة بإنقاذ الأرواح تتطلب الموارد والوقت من الجهات المقدمة للمساعدة.

وتواصل السلطة المؤقتة التشديد على أهمية تقديم المساعدة بصفة فورية. وتم في اجتماع لفريق دعم أفغانستان يوم ٤ آذار/مارس تحديد أربع مجالات ذات أولوية هي: أزمة التغذية، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج العودة إلى المدارس.

وفي الوقت ذاته، تعرضت أفغانستان لزلزال يوم ٣ آذار/مارس، فتأثرت به كابول وثلاث مناطق رئيسية هي سامانغان، وغولبهار، وباداكشان. ووفرت وكالات المعونة المساعدات العاجلة ويسرت زيارة الرئيس قرضاي والسيد الإبراهيمي إلى الموقع الذي لحقت به أسوأ الأضرار بوادي سوركوندا في سامانغان. وأدى الزلزال إلى حدوث انهيار أرضي، ردم ١٠٠ بيت وقتل ما لا يقل عن ٧٠ شخصاً. كما أدى الانهيار الأرضي إلى انسداد مجرى النهر، مسبباً فيضاناً هدد المساكن ووصلة طرق هامة بالخطر. أضف إلى ذلك أن ٠٠٠ ١٠ نسمة تقريبا من المقيمين أسفل النهر محرومون تماماً من مياه الشرب نتيجة لذلك. ويعمل فريق

من الفنيين، بمساعدة من القوة الدولية للمساعدة الأمنية، على تثبيت مستوى المياه والحد من تعرض الأماكن للغرق.

ويساور الأمم المتحدة الانشغال إزاء التقارير التي تفيد بانتشار سوء التغذية على نطاق واسع في كثير من المناطق المصابة بالجفاف والمناطق التي يصعب الوصول إليها حتى الآن نظراً للقيود الأمنية. وما لم يتخذ إجراء على وجه السرعة فمن المحتمل أن تزهق أرواح الكثيرين، ولا سيما من الأطفال. ومع أن من الواضح أن حجم الأزمة كان سيزيد بدرجة كبيرة لو لم تتوفر هذه المعونة الغذائية، فمن الضروري أن تستهدف الجهات المقدمة للمساعدة الآن التركيز على تقديم مزيد من المساعدات والدعم للجهود التي تبذلها الحكومة بغية حل هذه الأزمة. وتضطلع فرقة عمل مؤلفة من الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، ووزارة الصحة العامة بمجموعة من التقييمات الطارئة في المناطق التي تحددت إصابتها بسوء التغذية.

أما فيما يتعلق باللاجئين، فقد شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عقب تنفيذ المراحل الأولى لعملية بون في برنامج ميسّر لعودة اللاجئين من باكستان. وعاد قرابة ٠٠٠ ١٤ أفغاني من باكستان خلال الأسبوع الأول لهذا البرنامج. وبهذا يبلغ مجموع حالات العودة الطوعية والعودة الميسرة من باكستان عدداً يتراوح بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ٧٠ عائد منذ مطلع العام. وعاد من إيران منذ بداية العام ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٣ لاجئ.

وما برحت المساعدات تقدَم للمشردين داخلياً البالغ عددهم ٠٠٠ ٩٥٠ شخص منتشرين في أنحاء البلد. وتشير الدراسات الاستقصائية إلى أن الكثيرين يفضلون تأجيل عودتهم إلى ديارهم حتى تتحسن الحالة الأمنية أو حالة الجفاف. بيد أن ٠٠٠ ١٦ شخص من المشردين داخلياً المقيمين في المجمع السكني السوفياتي السابق بكابول قد أخذوا في العودة إلى منطقة سهل شومالي.

وأخيراً ولكن ليس آخراً، من دواعي ارتياحي أن بوسعي إبلاغ المجلس أننا قد تلقينا مشروع تقرير الأمين العام، وستقدم صيغته النهائية إلى المجلس في الأسبوع المقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية نواصل بها مناقشاتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.